مركز البحث للفكر الاقتصادي

المؤتمر العلمي الدولي حول:

أثر تقلبات أسعار النفط عالميا على اقتصاديات الدول.

٢٠١٧/١٢/٢١-١٨

عمان- الأردن

عنوان المداخلة: تقلبات أسعار النفط ٢٠١٤-٢٠١٦ - الأسباب، التداعيات، الآثار الناجمة- -قراءة تحليلية-

د. خروف منير **أ. ثوامرية ريم**

أستاذ محاضر أ **أستاذة مؤقتة وطالبة دكتوراه**

جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة

somam23@yahoo.fr **rym240@yahoo.fr**

الملخص: يعتبر النفط أهم سلعة إستراتيجية تستخدمها الدول للتأثير على الدول الأخرى، لذلك فإن تغير أسعاره بالارتفاع أو الانخفاض سوف يؤدي إلى جملة من الآثار والانعكاسات السلبية والإيجابية، وذلك تبعا لأسباب هذه التقلبات، لذلك حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية إبراز أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الصدمة النفطية الحالية والنتائج المترتبة عليها، وقد توصلنا إلى أن الأسباب عديدة ومتعددة وأبرزها ارتفاع سعر الدولار مقارنة بالعملات الأخرى وكذلك تبين لنا أن درجة تأثر الدول مختلفة، فمن الدول من استفادت من هذه التقلبات ونقصد بها الدول الكبرى، ومنها من باتت تتخبط في دوامة الخروج منها لن يكون بالشيء الهين ومن ذلك الجزائر.

الكلمات المفتاحية: النفط، سلعة إستراتيجية، التقلبات، الصدمة النفطية.

Abstract :

The oil considers more important strategic merchandise uses her the states for the impact on the states the other, therefore the his change of prices in the rise or the drop will performs to a number of the effects and the negative reversals and the positivity, and that depending on for reasons of this volatilities, therefore this research paper tried through showing the more important reasons which led to occurrence of the oil current shock and the resulting results on her, and reached until her the many and numerous and produced reasons rise price of the dollar comparative in the currencies the other and likewise clarity for us that degree effect of the different states, so who the states from benefited mn from this volatilities and intend in her the biggest states, and from her from became stumbling in a tornado the exit from her the easy thing is not in and who that Algeria.

Key words : The oïl, strategic merchand[illegible]e oil shock.

المقدمة: يتزايد ارتباط الحياة العصرية باستخدام الطاقة بصفة عامة وبالنفط بصفة خاصة، ولهذا فإن تغيرات الأسعار تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على مستويات التنمية كما تؤثر أسعار الطاقة على تكاليف الأنشطة الاقتصادية بدرجة تؤدي إلى تغير مستوى منافسة هذه الأنشطة مع مثيلاتها في الدول الأخرى، ويعتبر النفط مادة إستراتيجية هامة لاقتصاد أي دولة في العالم، سواء أكانت منتجة أم مستهلكة، مما يعني تضافر مجموعة من العوامل غير الاقتصادية (منها السياسية والإستراتيجية والاجتماعية)، مع العوامل الاقتصادية بصورة متشابكة، تجعل تسعير النفط أمرا يندر أن تجتمع عليه الآراء ولهذا يتأثر سعر النفط بمجموعتين من العوامل؛ ترتبط الأولى منها بالعوامل الاقتصادية التي تحددها قوى السوق، وترتبط الثانية بالعوامل السياسية والمؤسسية، وتتقارب قوة تأثير كل مجموعة على السعر من وقت لآخر.

وهذا ما يتجلى في الصدمة النفطية الحالية حيث تظافرت جملة من الأسباب والعوامل التي أدت إلى حدوث هذه الصدمة، والتي عصفت باقتصاديات الدول المنتجة وبصفة خاصة دول الأوبك والتي باتت تتخبط في دوامة الخروج منها ليس بالأمر الهين، فمن عدم قدرة دول المنظمة على فرض رأيها فيما يتعلق بتحديد سعر النفط، إلى الصراع الداخلي بين أعضائها، فالقوة الأمريكية الضاربة على جميع الأصعدة.

انطلاقا مما تقدم، يمكن طرح التساؤل التالي:

فيما تتمثل أبرز الأسباب والعوامل الكامنة وراء التقلبات النفطية الحالية؟ وماهي انعكاساتها على الاقتصاديات المختلفة؟

١. **الفرضيات:** يمكن صياغتها على النحو التالي:

- إن الارتفاع المستمر الذي يعرفه الدولار الأمريكي في مقابل العملات الأخرى يعتبر العامل الرئيس وراء انخفاض أسعار النفط.
- يعرف الاقتصاد العالمي مرحلة من الركود وذلك بسبب الانكماش الذي تعرفه بعض الاقتصادات الكبرى أمثال الصين والتي تراجعت وارداتها بشكل كبير خلال السنتين الأخيرتين.
- من الدول من عرفت ركودا وانكماشا في اقتصادها على إثر انخفاض أسعار النفط ومن ذلك دول الأوبك، ومن الدول مع عرفت تحسنا كبيرا في مؤشراتها الكلية على غرار تركيا.

٢. **أهداف الدراسة:** يكمن الهدف من إجراء هذه الدراسة في التعرف على واقع الصدمة البترولية الحالية وذلك من خلال تحليل أسباب وقوع الصدمة واستنتاج الآثار المترتبة عليها.

٣. **أهمية الدراسة:** تستقي هذه الدراسة أهميتها من تراجع الدور الذي كان يلعبه البترول كسلعة استراتيجية وأصبح بمثابة سلعة خاضعة لقوى العرض والطلب في ظل اكتشاف مصادر أخرى بديلة عن الطاقة البترولية كظهور الغاز الصخري وما يحمله من رهانات وتحديات للاقتصادات التي سوف تعول عليه كمصدر بديل عن النفط.

٤. **هيكل الدراسة:** للوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة، ارتأينا تقسيمها إلى المحاور التالية:

المحور الأول: أسباب تقلبات أسعار النفط.

المحور الثاني: تداعيات تقلبات أسعار النفط.
المحور الثالث: الآثار الناجمة عن تقلبات أسعار النفط.

المحور الأول: أسباب تقلبات أسعار النفط.

لقد تباينت الأسباب التي أدت إلى التقلب في أسعار النفط، فقط تراوحت ما بين أسباب اقتصادية وسياسية وإيديولوجية.

١. **سياسة منظمة الأوبك** : تلعب سياسة منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك الدور الأهم في تحديد سعر النفط الخام، فقد صرح عبد الله البدري أمين عام المنظمة مؤخراً إلى أن الدول الأعضاء لن تسعى الى تخفيض إنتاج النفط لكي تدعم الأسعار، بل أن المنظمة تعتمد على ارتفاع الطلب العالمي للنفط الذي بدوره سوف يدعم الأسعار. وأظهر تقرير لمنظمة أوبك منذ بضعة أيام أن أعضاء المنظمة قد أنتجوا حوالي ٣١.٢٥ مليون برميل يوميا خلال الربع الثاني من سنة ٢٠١٥ أي ٣ ملايين برميل إضافي عن حجم الطلب العالمي، ذلك يعني أنه حتى لو خفضت أوبك حجم إنتاجها اليومي بمقدار مليوني برميل يومياً فإن ذلك لن يدعم ارتفاع الأسعار. فالمشكلة الأساسية لمنظمة الأوبك وخاصةً السعودية الدولة الأكثر تصديراً للنفط في العالم أنه ليست من مصلحتها تخفيض الإنتاج اليومي وذلك لحماية حصتها السوقية.
٢. **قوة الدولار الأمريكي** : بما أن النفط الخام مسعر بالدولار الأمريكي فلا شك أن قوة الدولار الأمريكي تؤثر سلباً على أسعار النفط وذلك بحكم الارتباط العكسي الذي يربط الدولار بأسعار النفط. ومع غياب أي تطورات من جهة منظمة أوبك في الفترة الأخيرة كان ارتفاع الدولار الأمريكي كفيلا بتخفيض أسعار النفط لتصل الى أدنى مستوياتها منذ أشهر. توقعات السياسة النقدية الأمريكية كانت السبب المباشر لارتفاع الدولار الأمريكي حيث لحد الآن يترقب السوق توقيت رفع أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، فإن رؤية وتوقعات السوق بقيام الاحتياطي الفدرالي برفع أسعار الفائدة في القريب الآجل من شأنه أن يدعم الدولار الأمريكي ويضغط بشكل غير مباشر على النفط الخام.
٣. **عودة إيران:** إن توقيع الإتفاق النووي الإيراني في ١٤ يوليو السابق من شأنه إزالة العقوبات الدولية عن إيران، الجدير بالذكر أن الإنتاج الإيراني قد هبط من ٤ ملايين برميل يومياً إلى حوالي مليون برميل يومياً بعد العقوبات. ووفقاً لتصريحات وزير النفط الإيراني بيغن زنغنه في وقت سابق من الشهر أن إيران تنوي زيادة إنتاجها اليومي بمقدار ٥٠٠ ألف برميل يومياً فور رفع العقوبات ومن ثم مليون برميل خلال الأشهر المقبلة، ثم أضاف السيد زنغنه أن إيران تسعى إلى الرجوع إلى مستويات إنتاجها السابق أي حوالي ٤ مليون برميل يومياً. إن زيادة إيران لإنتاجها سوف يؤدي إلى زيادة في الإنتاج العالمي وذلك وسط ثبات في الطلب العالمي.
٤. **الركود العالمي والصين:** إن الركود الاقتصادي وخاصةً في الصين التي هي محرك أساسي للاقتصاد العالمي أثر بشكل مباشر على أسعار النفط، فتراجع طلبات المصانع وخاصةً الصادرات كان تأثيره سلباً على النفط حيث انخفضت الصادرات حوالي ٨.٣% بسبب ضعف الطلب على السلع الصينية كما تراجع مؤشر أسعار المنتجين إلى ٥.٤% والذي يعد أدنى مستوى منذ أكتوبر ٢٠٠٩. إضافةً إلى ذلك تشير

التوقعات إلى احتمال تسجيل الصين معدل النمو الأدنى منذ سنين عديدة ليصل إلى ٧% أو حتى أدنى من ذلك. كل هذه العوامل تزيد من التأثير السلبي على النفط الخام.[١]

٥. **الغاز الصخري:** جاء ما أصبح يعرف في أدبيات الطاقة بـ"ثورة الوقود الصخري Shale Oil & Gas " Revolution في الولايات المتحدة الأمريكية إيذانًا بانبلاج عصر جديد من عصور الطاقة، إذ تمكنت الولايات المتحدة من خلال توظيف ما يعرف بعملية "التكسير الهيدروليكي Fracking "إضافة إلى تقنية "الحفر الأفقي" من الوصول إلى النفط والغاز "المحبوس" بين "المسامات" الصخرية. وقد أفضى ذلك إلى ارتفاع الإنتاج ليصل إلى ٨.٧ مليون برميل يوميًا، أي بزيادة قدرها مليون برميل يوميًا مقارنة بالعام الماضي (إضافة لإمدادات تزيد عن ٤ مليون برميل يوميًا منذ عام ٢٠٠٥)، وتركزت هذه الزيادات في المكامن النفطية في Eagle Ford في ولاية "تكساس" و Bakken في ولاية "نورث داكوتا". وجاء هذا التطور ليجعل من الولايات المتحدة أكبر منتج للنفط الخام –متجاوزةً المملكة العربية السعودية بحلول عام ٢٠٢٠ حسب منظور وكالة الطاقة الدولية–. وستتحول الولايات المتحدة بعد عام ٢٠١٥ من مستورد صاف للنفط إلى مصدر صاف للنفط. وانعكس هذا التطور على التوزيع الجغرافي للواردات الأمريكية والتي انخفضت بحوالي النصف.

ولولا هذه الزيادة في الإنتاج لكانت أسعار النفط ستصل إلى ١٥٠ دولارًا للبرميل، وفقاً لرؤية إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، في ظل الخشية من توقف الإمدادات من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[٢]

٦. **مخاوف من الانكماش الاقتصادي في أوروبا:** تسعى البنوك المركزية حول العالم عادة إلى الإبقاء على الانكماش قيد المراجعة والمراقبة. وقد دفع البنك المركزي الأوروبي مؤخرا باتجاه تجربة في أسعار الفائدة السلبية لتشجيع الإقراض المصرفي وشراء الأصول. ومن سوء الطالع، فإن البنك المركزي الأوروبي ربما تنفذ كل أدواته الرامية إلى إيجاد حزم تحفيزية جديدة. وذكر بيتر برايت، العضو في المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي أيضا معدل التضخم المخيب للآمال في أوروبا، قائلا إن أية تحسنات في اقتصاد المنطقة سوف يكون تدريجيا فقط.

وعلاوة على ذلك، يمكن أن يصبح الانكماش الاقتصادي في الولايات المتحدة مصدر قلق، كما أن انخفاض أسعار النفط تميل إلى تقليل الأسعار في أماكن أخرى.[٣]

٧. **هبوط أسعار الذهب:** عندما هبطت أسعار السلع وسرت إشاعات حول احتمال انتهاء طفرة أسعار السلع الحالية– أفادت تقارير بأن المستثمر العالمي جورج سوروس، والذي استطاع جمع ١.١ مليار دولار من المضاربة على الجنيه الإسترليني في ١٩٩٢– قام ببيع كميات كبيرة من الذهب والفضة بعدما حقق أرباحا وصلت إلى ٦٥%.

أما جون بولسون –الذي يدير أيضا صندوقا للتحوط واستطاع جمع أكثر من ٢٠ مليار دولار من مضاربات في سوق العقارات الأميركي– فقد قال للمستثمرين أنه لا يزال يستثمر أمواله الخاصة في الذهب.

لكن بولسون توقع ارتفاع سعر الذهب من ١٤٨٧ دولارا للأوقية حاليا إلى أربعة آلاف دولار في السنوات الثلاث أو الخمس القادمة.

وقالت صحيفة الغارديان البريطانية إن اختلاف الآراء هذه حول سعر الذهب يعطي فكرة عن مدى الشكوك التي تحيط بالمعادن النفيسة والسلع الأخرى على الأقل على المدى القصير.

٨. **الاتفاق السياسي بين الدول المؤثرة (نظرية المؤامرة):** اتفاق أمريكي– سعودي يستهدف التأثير على الاقتصاد الروسي والإيراني.

المحور الثاني: تداعيات تقلبات أسعار النفط.

عندما صمم بعض الزعماء العرب على أن يكون "بترول العرب للعرب" تبخروا، وعندما حاول مصدق إيران تغيير قواعد اللعبة في سوق الطاقة، جرى إبعاده. هكذا بدل أن يكون النفط نعمة ومصدر قوة كان غالبا نقمة جعلت المنطقة العربية والشرق الأوسط مسرح مطامع كبار المستهلكين. ومنذ سنوات مع تحول الغاز الطبيعي إلى سلعة رئيسية في سوق الطاقة نرى تمركز صراعات وتجاذبات من روسيا وآسيا الوسطى إلى إيران وقطر وشرق المتوسط، وذلك بموازاة دخول الغاز الصخري الأميركي على الخط. ومن هنا تشكل الإحاطة بديناميكيات إنتاج الطاقة وحاجات القوى الصناعية الكبرى من الصين والهند واليابان، إلى دول الاتحاد الأوروبي مدخلا لفهم الاستراتيجيات الدولية والتوازنات قيد البلورة في ظل مناخ حرب باردة متجددة وغياب الحوكمة والزعامة في المنظومة الدولية.

منذ حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ واستخدام العرب لسلاح النفط، قررت واشنطن تغيير إستراتيجيتها كي تكرس هيمنتها الإقليمية وسبقها الدولي (السيطرة على البحار ومنابع الطاقة وممراتها). وقد أثار "التحدي العربي" العم سام إلى حد كشف وثيقة سرية بريطانية عن تفكير الولايات المتحدة الجاد حينها في إرسال قوات محمولة جوا للسيطرة على حقول النفط في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات خلال الحظر على صادرات النفط الذي فرضته الدول العربية عام ١٩٧٣ خلال حرب أكتوبر. وما لم يحصل حينها تم تحقيقه لاحقا إذا تابعنا الرعاية الأميركية لمسار الأحداث التاريخي من الحرب العراقية – الإيرانية في الثمانينات، إلى حرب تحرير الكويت في بداية التسعينات، وحرب العراق عام ٢٠٠٣.

تميزت السياسة الأميركية التقليدية حيال الشرق الأوسط بأبرز ثوابتها وهي حماية أمن اسرائيل وحماية أمن الطاقة، ولذا كان للرياض وزنها الدائم في الحسابات الأميركية، ولم يتأثر ذلك بالعلاقة الحميمة بين واشنطن وطهران الشاه. واليوم على ضوء الصراعات المحتدمة من أوكرانيا إلى البحر الأحمر وبلاد الشام، تبرز من جديد أهمية الطاقة في حروب اليوم، ويبدو الدور السعودي مركزيا للدفاع عن المصالح الذاتية في لعبة السوق، مع أن البعض يلمح إلى استخدام سلاح النفط من جديد في مواجهة التحدي الإيراني والروسي، كما في مواجهة الإهمال الأميركي.

بالرغم من الحروب والصراعات المستمرة في ليبيا واليمن والعراق وسوريا، وخلافا للعادة في زمن التوتر، يستمر انخفاض أسعار البترول ووصل سعر البرميل هذا الأسبوع إلى ٨٣ دولارا، وهو أدنى مستوى خلال أربعة أعوام، والتفسير الواقعي يعزو ذلك إلى الزيادة الكبيرة في العرض، واستمرار المنحى التصاعدي للدولار. بيْد أن خبراء اقتصاديين ومحللين سياسيين يفترضون وجود قرار من المملكة العربية السعودية يقضي

بزيادة إنتاج النفط كوسيلة ضغط على إيران، التي تحاول زيادة إنتاجها لتغطية العجز الحاصل في اقتصادها، ويذهب البعض إلى حد الكلام عن ترتيب أميركي- سعودي للضغط أيضا على روسيا التي تعاني من العقوبات الاقتصادية الغربية.

يمكن افتراض استخدام الرياض سلاح الطاقة في وجه طهران، حيث أن الحرس الثوري الإيراني له حصة في قطاع النفط، مما سيؤثر على ميزانيته للعمليات الخارجية. لكن انعكاس الانخفاض السلبي على الاقتصاد الإيراني (الذي يعاني أصلا من وطأة العقوبات الدولية المفروضة عليه) يمكن أيضا أن تتضرر منه الرياض واقتصادها، ولا يعتقد أن ربط الأمر بالاشتباك الإقليمي هو ربط منطقي.

نتيجة ارتفاع إنتاجها من النفط الصخري انتزعت الولايات المتحدة الموقع الأول في الإنتاج متقدمة على روسيا والمملكة السعودية، وهذا الانقلاب في خارطة الإنتاج بالإضافة إلى احتمال العودة القوية لإيران في حال رفع العقوبات عنها، زاد من البلبلة في السوق، وهذا يفسر رفع السعودية إنتاجها خدمة لمصالحها الاقتصادية في المقام الأول. تحرص الرياض على حفظ حصتها في الإنتاج لضمان دورها المركزي في منظمة أوبك.

وفي سياق قراراتها ونتيجة اعتمادها، أكثر فأكثر، على الأسواق الآسيوية، لا يستبعد أن تكون الرياض قد قررت استهداف صناعة النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة، إذ أن السعر المنخفض للنفط سيعطل الاستثمار لفترة (مقابل أقل من خمسة دولارات لاستخراج برميل الخام، يكلف برميل النفط الصخري استخراجا ونقلا حوالي ٨٠ دولارا).

لكن العامل السياسي في القرار السعودي غير مستبعد تماما، نتيجة تزامن انخفاض أسعار البترول مع ازدياد التوتر الجيوبولوتيكي في المنطقة، وتقدم تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، وما يجري في اليمن من تقدم أنصار إيران نحو البحر الأحمر وباب المندب.

من خلال رفع الإنتاج وخفض الأسعار، تعتمد الرياض إستراتيجية تحاول من خلالها الحد من اندفاع قطاعي النفط والغاز الصخري المنافسين، أما الأهداف السياسية فأبرزها الضغط على إيران التي كانت عادة تطالب برفع الإنتاج، أما الآن فهي تطالب بخفضه لتحسين الأسعار وعدم تأثر ميزانيتها.

وفي هذا السياق يمكن أن يكون لبعض الدوائر الأميركية دور في محاولة الضغط على روسيا (التي تستخدم بدورها سلاح الغاز في أوروبا) من خلال زيادة الإنتاج والتصدير للخارج والضغط على مواردها النفطية. أما الصين التي تعتبر المستورد الأول لطاقة الخليج، فأخذت تسجل حضورا عسكريا مع إرسالها منذ فترة بسيطة مدمرتين إلى إحدى الموانئ الإيرانية.

إزاء هذه التحولات في سوق الطاقة، ومعركة واشنطن ضد "داعش"، واختبار القوة مع روسيا، يمكن لواشنطن التمسك بوجودها في الشرق الأوسط الكبير إلى جانب استدارتها نحو المحيط الهادئ وآسيا، وربما

تهدف من وراء الصفقة المرتقبة مع إيران إلى إعادة رسم استراتيجيتها كي تبتعد طهران عن موسكو، مقابل اكتفاء إيران بلعب دور الشرطي الإقليمي في جوارها القريب والابتعاد عن إسرائيل والبحر المتوسط. إنها مفاتيح اللعبة الكبرى المستمرة التي لن تتفكك ألغازها وأسرارها بسرعة، والتي تحاول الرياض وشقيقاتها ألا تكون من ضحاياها.[٤]

وبذلك فإن التداعيات الناجمة عن فترة متواصلة من انخفاض أسعار النفط على قطاع الطاقة هي واسعة النطاق وعميقة.

وكانت السعودية قد قررت مؤخراً إنهاء دعم أسعار النفط. وبينما شكّل هذا القرار نقلة نوعية مهمة في قطاع سوق النفط، فإن آلية الاستقرار الذاتي لسعر النفط تبقى سليمة إلى حد كبير – تنخفض الأسعار، يقلّ الإنتاج يقل العرض، ترتفع الأسعار.

كنتيجة مباشرة للأسعار المنخفضة، سيتم تقليص التنقيب والإنتاج. وبينما تستغرق الدورة عدة سنين، فإن العرض سينخفض وترتفع الأسعار. في نهاية المطاف، ربما سيدخل السوق مئات المجهزين الصغار الجدد، ولكن سيظل قلة من اللاعبين الكبار مسيطرين على عرض النفط في السوق. بهذه الطريقة، سنحصل حقاً على اقتصاد السوق المفتوحة.

إلا أن التغير الحقيقي لا زال في الطريق؛ يزداد الوعي لإبقاء الوقود المتحجر في مكامنه الأرضية، إذا ما أريد للعالم أن يحقق أهدافه لوقف التغير المناخي وتجنب المستويات الخطرة من الاحتباس الحراري العالمي.

على هذه الخلفية، ليست المسألة إلا مسألة وقت قبل أن يتم تحديد سعر معقول لمصادر الطاقة الكاربونية – بمعاقبة مسببي التلوث الناتج عن انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكاربون. وسيكون لتحديد هذا السعر وقع قوي على سوق النفط العالمية.

وبنفس الأهمية، يواجه النفط لأول مرة منافساً حقيقياً في قطاع النقل، الذي يشكل حالياً أكثر من نصف استهلاك النفط بأجمعه. ربما تكون المركبات الكهربائية سوقا متخصصة حاليا، ولكن مع التقدم التكنولوجي – وخاصة في مجال البطاريات – فإن تلك المركبات ستتطور لا محالة لتصبح من عناصر النقل الأساسية كنتيجة لذلك ستخفض من الطلب على النفط بشكل كبير.[٥]

المحور الثالث: الآثار الناجمة عن التقلبات في أسعار البترول.

يمكن لنا أن نميز بين آثار إيجابية وآثار سلبية، كما يمكن أن نميز بين آثار على الدول المستوردة وكذا آثار على الدول المصدرة، كما أن هناك دولا مستفيدة من هذه التقلبات ودولا متضررة.

١. **الآثار الإيجابية:** نوجزها في:

– خفض التكاليف في الدول المنتجة للسلع والخدمات.

– زيادة النمو الاقتصادي في الدول المستهلكة للنفط. (أثر المضاعف الاقتصادي).

– خفض التكاليف التشغيلية.

٢. **الآثار السلبية:** نوضحها في:

– تراجع الإيرادات النفطية.
– **تراجع النمو الاقتصادي للدول المصدرة:** دخل الاقتصاد الفنزويلي مرحلة الركود بعد انكماشه للربع الثالث على التوالي هذا العام. وأعلن البنك المركزي أن الاقتصاد تقلص بنسبة ٢.٣ % خلال الربع الثالث من العام. وقال الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو إن اقتصاد بلاده تأثر بعدم الاستقرار السياسي وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية. واتهم مادورو الولايات المتحدة بإغراق الأسواق بالنفط كجزء من الحرب الاقتصادية على روسيا. وقال البنك المركزي أيضا إن التضخم بلغ ٦٣.٦ % خلال ١٢ شهرا حتى نوفمبر/تشرين الثاني، ليصبح أحد أعلى معدلات التضخم في العالم.
– انهيار العملات للدول المصدرة للنفط.
– انهيار سوق الأسهم.
– انخفاض الإنفاق الاستثماري في مجال الطاقة.
– انهيار بعض الشركات.

٣. **الآثار بالنسبة للبلدان المستوردة:**

يؤثر انخفاض أسعار النفط في البلدان المستوردة من خلال ثلاث قنوات هي أثر زيادة الدخل الحقيقي في الاستهلاك فانخفاض أسعار النفط يزيد دخل الأفراد لأن النفقات على النفط تقل وبالتالي يزيد الاستهلاك، وأثر الانخفاض في تكلفة إنتاج السلع النهائية وبالتالي في الأرباح والاستثمارات، والأثر في معدل التضخم. هذه الآثار الناجمة عن انخفاض أسعار النفط تختلف قوتها بين البلدان المستوردة للنفط. وحسب صندوق النقد الدولي، فإن أثر الدخل الحقيقي في الولايات المتحدة أقل من الأثر في منطقة اليورو أو اليابان، فالولايات المتحدة تنتج حالياً أكثر من نصف النفط الذي تستهلكه.

وتعتمد آثار الدخل الحقيقي والأرباح على كثافة الطاقة في البلدان. فمثلاً ما زال كل من الصين والهند أكثر كثافة للطاقة من الاقتصادات المتقدمة، وبالتالي يستفيدان أكثر من انخفاض أسعار النفط. وفي الولايات المتحدة الأميركية تبلغ نسبة استهلاك النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي ٣.٨ في المئة بينما تبلغ ٥.٤ في المئة في الصين و٧.٥ في المئة في الهند وإندونيسيا. وبعض البلدان المستوردة للنفط قد يتأثر سلباً بانخفاض أسعار النفط خصوصاً البلدان التي تتلقى مساعدات وتحويلات من الدول المصدرة للنفط أو تصدر سلعاً وخدمات إليها.

٤. الآثار على الدول المصدرة:

أثار انخفاض أسعار النفط في البلدان المنتجة والمصدرة للنفط فهي سلبية إذ ينخفض الدخل الحقيقي وكذلك أرباح إنتاج النفط إذ يقل الفرق بين السعر وتكلفة إنتاج برميل النفط. وهذا عكس ما يحصل في البلدان المستوردة للنفط. وكما هي الحال في البلدان المستوردة، يختلف تأثير انخفاض أسعار النفط بين البلدان المصدرة حسب اعتمادها على إنتاج النفط وتصديره. في روسيا، مثلاً، تقدر حصة النفط من الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٢٥ في المئة و٧٠ في المئة من الصادرات، و٥٠ في المئة من إيرادات الحكومة، وفي دول مجلس التعاون تسجل حصة النفط في إيرادات الحكومات نحو ٢٢.٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي و٦٣.٦ في المئة من الصادرات.

وتتجسد الآثار المباشرة لانخفاض أسعار النفط في البلدان المصدرة في شكل ميكانيكي في عجز الموازنة الحكومية. فالمملكة العربية السعودية أعلنت موازنة بنفقات قدرها ٢٢٩ بليون دولار تقريباً وبعجز تمويلي قدره ٣٨.٦ بليون دولار لعام ٢٠١٥. وذكر وزير المال إبراهيم عساف، أن المملكة ستمول العجز إما بالسحب من الاحتياطات أو الاقتراض من أسواق المال. ولم تخفض المملكة موازنتها بل أبقتها في مستوى عام ٢٠١٤ على رغم انخفاض أسعار النفط وبالتالي انخفاض الإيرادات، وحسناً فعلت لأن الاحتياطات التي تجمعت لديها في السنوات الماضية من جراء الفوائض المالية سواء في الموازنة أو في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات لا بد من استخدامها وقت الحاجة.

وختاماً نقول إن الآثار المباشرة لهبوط أسعار النفط على اقتصادات البلدان المصدرة سلبية وعلى البلدان المستوردة إيجابية لكن مقدار الآثار يختلف من بلد إلى بلد. لذلك لا بد من قيام كل بلد بإجراء دراسة متأنية وعميقة لتحديد تقدير الآثار ورسم السياسات للتعامل مع الآثار المقدرة.[٦]

٥. الدول المستفيدة من تقلبات أسعار النفط:

لعب النفط خلال الأعوام الماضية دورًا استراتيجيًّا في السياسات الدولية؛ كونه المصدر الأكبر والأهم للطاقة بالعالم والمحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، لكن ما حدث في الفترة الأخيرة يقلل من أهميته الاستراتجية مستقبليًّا، لا سيما أن تهاوي أسعار النفط يؤثر على دول كثيرة، بينما تمثل هذه الأسعار للدول المستوردة فرصة ذهبية لإنعاش اقتصادها وتوفير مليارات الدولارات.

- **تركيا:**

تعتبر من أكثر المستفيدين من انخفاض أسعار النفط؛ لأنها تستورد معظم حاجاتها من النفط بنسبة ٩٠%؛ لذلك فهي تعاني دومًا من عجز في الحساب الجاري؛ نتيجة ارتفاع فاتورة وارداتها من النفط. ووفقًا للأرقام الرسمية فإن تركيا تستورد بحوالي ٦٠ مليار دولار نفطًا في العام؛ ما يعني أن هبوط أسعار النفط سيؤدي إلى خفض العجز التركي. وتشير بعض التوقعات الحكومية إلى تراجع العجز بمقدار ٤.٥ مليار دولار لكل ١٠ دولارات انخفاض في أسعار النفط.

من جانبه أكد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية التركية، علي بابا جان، أن تداعيات انخفاض أسعار النفط ستكون إيجابية بشكل كبير على الاقتصاد، مضيفًا أن كل تراجع لأسعار النفط الخام بقيمة ١٠ دولارات سيكون له أيضًا انعكاس على انخفاض حجم التضخم في البلاد بنسبة ٠.٥%، وكذلك ارتفاع في حجم النمو بنسبة ٠.٣%.

- **منطقة اليورو:**

تعتبر واحدة من أكثر المناطق التي سيعود عليها انخفاض أسعار المواد النفطية بالنفع؛ لأنها تستورد حوالي ٩٠% من احتياجاتها من النفط، ويصب الانخفاض الأخير بشكل واسع في صالح الصناعة الأوروبية، خاصة لدى بعض الدول مثل بريطانيا التي تُعد الفائز الأكبر من انخفاض أسعار الوقود، مما أدى إلى خفض التضخم بنسبة ١%، بالإضافة إلى تخفيض الضغوط على ميزانيات الأسر والشركات ورفع الثقة وتحسين آفاق النمو لعام ٢٠١٥.

- **الهند:**

تعاني من عجز مالي منذ سنوات؛ نتيجة لارتفاع معدلات التضخم، وتعتمد بشكل كبير على النفط المستورد، وهي أبرز المستفيدين من انخفاض أسعاره. فخلال أكتوبر الماضي انخفضت قيمة استيراد النفط لـ ١٦٤ مليار دولار، واستغلت الهند تلك الفرصة لخفض دعم ديزل السيارات ورفع الضرائب؛ لهبوط معدلات التضخم.

- **الولايات المتحدة:**

يعد تهاوي أسعار النفط من الأخبار السارة للولايات المتحدة الأمريكية؛ لأنه سيوفر حوالي ٧٥ مليار دولار من إنفاق الشعب الأمريكي على السلع الأخرى، بما يعادل ٠.٧% من إجمالي استهلاك الولايات المتحدة.

وحققت أمريكا نموًّا اقتصاديًّا خلال الفترة الأخيرة؛ بسبب انخفاض أسعار الطاقة، فقد وصلت أسعار البنزين إلى أدنى مستوى لها منذ أكتوبر ٢٠١٠. ويقول المراقبون: إن التعافي القوي للاقتصاد الأمريكي يُعزَّى جزء منه لانخفاض فاتورة الطاقة.

- **الصين:**

تعتبر الصين أكبر المستفيدين من انخفاض أسعار النفط، فلقد سجلت وارداتها من النفط الخام خلال العام قبل الماضي نحو ٣٠٨ ملايين طن بقيمة ٢٢٦ مليار دولار، وبزيادة وصلت نحو ١٠% مقارنة بعام ٢٠١٣. ويقدر الخبراء كل انخفاض في أسعار النفط بنسبة ١٠% يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين بما يعادل ٠.١٥ نقطة مئوية، وانخفاض التضخم الاستهلاكي بما يقرب من ٠.٢٥ نقطة مئوية، كما أنه يحسن ميزان الحساب الجاري بنسبة ٠.٢% من إجمالي الناتج المحلي.

وتطمح الصين في الانتهاء من مشروع زيادة حجم احتياطياتها الاستراتيجية من النفط لدخوله حيز التنفيذ في ظل تهاوي أسعاره. وكانت الصين قد بدأت مشروعها لبناء مواقع لتخزين الاحتياطي الاستراتيجي منذ عام ٢٠٠٣ في إطار خطة شاملة لحماية أمن الطاقة.

ويهدف المشروع إلى جعل الاحتياطي الاستراتيجي يكفي الصين لمدة تسعين يومًا، حيث يرى مراقبون أن أمن الطاقة لدى الصين – وبالنظر إلى حجم استهلاكها الكبير – يتطلب مخزونًا يصل إلى ١٢٠ يومًا، بينما الاحتياطي الفعلي لمخزون الطاقة في الصين ٦٠ يومًا.[٧]

٦. آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري:

تزخر الجزائر بثروات ومواد طبيعية هامّة في مقدّمتها البترول والغاز اللذين تعتمد الدولة على تصديرها بالدرجة الأولى وبشكل يكاد يكون مطلقا، مهملة الموارد الأخرى وعاجزة عن إنعاش القطاع الصناعي، حيث تراجعت نسبة الصادرات وارتفعت الواردات نتيجة حقّقت في ظلّ الاعتماد على مصدر واحد دون غيره، الأمر الذي أصبح يشكّل عائقا كبيرا أمام نمو الاقتصاد الوطني الذي تحوّل إلى اقتصاد تصدير البترول.[٨]

أكد عبد المجيد عطار أن توقعات الجباية البترولية لهذه السنة تشير إلى الانخفاض خاصة وأن الإيرادات حسب مسؤولي سوناطراك تقدر في حدود ٦٠ مليار دولار، في وقت كانت قد بلغت ٦٣ مليار دولار في ٢٠١٣ و٧٠ مليار دولار في ٢٠١٢، ونبه المدير العام الأسبق لسوناطراك إلى أن نسبة انخفاض الإيرادات بلغت ١٥ في المائة ما بين ٢٠١٢ و٢٠١٤ وهذا مؤشر مقلق في حد ذاته، مضيفا أنه لم يتم ضخ الكثير في صندوق ضبط الموارد إلا بحدود ٣ إلى ٤ مليار دولار مقابل ١٠ مليار دولار في السابق، في وقت تزداد كلفة نفقات التجهيز والواردات، ويسجل ميزان المدفوعات عجزا هذه السنة، وإذا استمر سعر البترول في التراجع، فإننا سنواجه مشكلا كبيرا في الميزانية .

وعموما يمكن لنا إبراز درجة تأثر الجزائر بتقلبات أسعار البترول في النقاط التالية:

- تراجع حجم الاحتياطات من العملة الصعبة لتصل إلى ما يقارب ١٥٠ مليار دولار بعد أن كانت أكثر من ٢٠٠ مليار دولار العام ٢٠١٤، و٩٧ مليار دولار نهاية ٢٠١٧.
- ارتفاع معدل البطالة حيث وصل إلى ١١.٣ % بعد أن كان ٩.٨ عام ٢٠١٤، و١٢.٣ بالمئة عام ٢٠١٧.
- تحقيق عجز في الميزان التجاري بقيمة ٦٣٨٠ مليار دولار العام ٢٠١٥، و ١٧٨٤٤ مليون دولار عام ٢٠١٦.
- لجوء السلطات إلى اتباع سياسة تقشفية وتخفيض المخصصات الخاصة بكل من ميزانيتي التجهيز والتسيير.
- ارتفاع معدل التضخم الذي وصل إلى ٤.٨ % العام ٢٠١٥ مقارنة ب ٢.٩ % عام ٢٠١٤ [٩]، و٧.٧ بالمئة عام ٢٠١٧. [١٠]

الخاتمة:

يعتبر البترول مادة استراتيجية وذات قيمة عالية إذا عرفت أسعاره ارتفاعا، بينما يصبح نقمة تعصف باقتصاد من يملكه إذا انخفضت أسعاره أو حدث تذبذب وتقلب فيها، وعليه وبناء على ما سبق يمكن لنا التوصل إلى ما يلي:

- أن هناك العديد من الأسباب والعوامل التي أدت إلى التقلب في أسعار البترول وأبرز هذه الأسباب الارتفاع الذي عرفه الدولار في مقابل العملات الأخرى، ناهيك عن زيادة المعروض من البترول وانخفاض الطلب عليه.
- لقد تباينت الآثار الناتجة عن التقلبات في أسعار النفط وتعدد النتائج المترتبة عن ذلك، فمن الدول من استفادت من هذا الانخفاض وعلى غرار ذلك نذكر الصين وو.م.أ، ومنهم من تضرر بشكل كبير وأصبح اقتصاده يتخبط في سلسلة من المشاكل ومن ذلك حدوث عجوزات في موازين مدفوعاتها وميزانيتها وارتفاع كبير في معدلات التضخم فيها وعلى سبيل المثال الجزائر.

الهوامش والمراجع:

١. ميشال شبوع، **الأسباب الرئيسية لتدني أسعار النفط الخام وإلى أين تتجه الأسعار؟**، دايلي أف أكس، ٢٠١٥/٨/١٠، مقالة منشورة عبر الإنترنت، تاريخ الزيارة: ٢٠١٦/٣/١٠ : ١٨:٢٢.

٢. لهب عطا عبد الوهاب، **انخفاض أسعار النفط – الأسباب والنتائج– قضايا بترولية– الحلقة الأولى**، الصباح الجديد، سبتمبر ٢٠١٥.

٣. محمد البرقوقي، **خمسة أسباب وراء انخفاض أسعار النفط العالمية**، يو إي إبي توداي، ٢٠١٤/١٠/٢٧.

٤. خطار أبودياب، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على خلفية الصراعات الجيوسياسية**، العرب، ٢٠١٤/١٠/١٨.

٥. ريتشارد أوندرسن، **هل سيستمر انخفاض أسعار النفط؟**، بي بي سي، مقالة منشورة عبر الأنترنت بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠١٥، تاريخ الزيارة: ٢٠١٦/٣/١٢.

6. www.eljazira.com 12 /3/2016

٧. محمود علي، **دول تستفيد من هبوط أسعار النفط**، مقالة منشورة عبر الإنترنت بتاريخ ٢٠١٦/١/٢١، تاريخ الزيارة ٢٠١٦/٣/١٠.

٨. شهرة زاد بلقاسم، **تشجيع الإنتاج الصناعي الفلاحي أقوى طريقة لإنعاش اقتصاد تصدير بترول**، أخبار اليوم، ٢٠١٤/٥/١٢.

٩. الديوان الوطني للإحصاء.

١٠. الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار.